لان يمين الدم لا يكون الا حسيا ولان التهمة تتناول كل
شخص بعينه فتم يمين كل واحد منهم الدية في
اموالهم وكذلك الحكم اذا نكلوا كلهم فلو حلف البعض
ونكل البعض فمن حلف لا شيء عليه ومن نكل فانه
يغرم الدية كاملة من ماله بلا قسامة على اوليا
المقتول لان البينة شهدت بالقتل وفهم
من قوله فالدية عليهم اعني اموالهم ان القتل عمدا
خلو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهم انحلفوا او
نكلوا وان حلف بعضهم فالدية على عاقلة من
نكل كما استظهره بعضهم ومفهوم اثنان انه لو
شهد واحد لا يكون الحكم كذلك والحكم انهم يقسمون
خمسين يمينا أن واحدا من هؤلاء الجماعة قتله
ويستحقون الدية على الجميع ولا يتأتى هذا
انه لا بد ان تكون القسامة على واحد تعين
لها لان قال بالشبهة للقتل وان انفصلت
بقسامة عن قتلي ولم يعلم القاتل فهل القسامة
ولا قود مطلقا او ان تحرر عن دية وستأتي
او عن الشاهر فقط تأويلان والمراد بالبغي
قتال المسلمين بعضهم لبعض للحمل عداوة
او محض عارة فتخرج قتال الكفار والمحاربين
ونحوهما فاذا انفصلت القسامة عن القتلى
ولم يعلم القاتل فهل يكون المقتول هدرا
والقسامة فيه ولا قود سواء ادعى المقتول
انه دمه عمدا خطأ او استوى استهر لذلك تأمل

من غير

من غير القسامة ام للورثة كما لابن في المدونة او يحلف عدم
القسامة والقود ما اذا لم يكن تدمية ولا شاهد عليه
لو كان هناك تدمية اجيب بان قال المقتول دمي عند
فلان او شهد بالقتل شاهد فالقسامة فقط او القود
ثابتان وبغير ابن القاسم قول مالك في العتبية
والمجموعة او يحلف عدم القسامة والقود ولو كان هناك
تدمية اذا لم يشهد شاهد وعلى هذا الوشهد بالقتل
شاهد او حيث القسامة والقود وعلى هذا تأول
بعض الاشياخ المدونة فهي ثلاثة تأويلات
على المدونة والمذهب الاول وفهم من قوله ولم يعلم
القاتل انه لو علم بعينه لاقتص منه فالكل هدر
وان تأول ولو افصلت الزحمة على واحد فقتله بعض
ان العاقلة المتقدم ذكرهم لو كان قتلهم بتأويل
منهم فان من قتل من الطائفتين يكون هدرا كما لو
كانت الحفة على واحد فانه دما الزحمة هدر بخلاف
دما الواحد فليس هدرا بل فيه القصاص والمراد
بالتأويل هنا الشبهة اعم ان يكون لكل شبهة يعذر
بها بان ظنت كل طائفة انها بحق ظنها قتال الخوارج
لكونها احدثت ما ظنها او لاد ها او نحو ذلك لا التأويل
باصطلاح المتكلمين وهو ان ينظر في الدليل السمعي
خلافا لقول ح وهو جمسون يمينا متوالية تتأول
احدها عليا ولما قدم سبب القسامة ذكر
تقديرها بانها خمسون يمينا متوالية لانها اذا رهبة
واقع في النفس وتكون على البت لا على نفي العلم